

Distr.: General  
17 June 2019  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

### تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

نيوزيلندا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية، والردود المقدمة  
من الدولة موضوع الاستعراض

\* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-09883(A)



\* 1 9 0 9 8 8 3 \*

- ١- ترحب نيوزيلندا بالتوصيات التي قدمت خلال الاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وعقب الاستعراض، تلقت نيوزيلندا حوالي ٦٠٠ رسالة خطية مقدمة من المجتمع المدني بشأن التوصيات.
- ٢- وأثناء النظر في الاستجابة للتوصيات، شهدت نيوزيلندا عملاً إرهابياً مؤسفاً وغير مسبوق ضد مجتمعنا المسلم في كرايستشيرش في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩. ونيوزيلندا واحدة من أكثر أمم العالم تعدداً في الثقافات وهي تعطي قيمة كبيرة للتنوع. وقد استهدف هذا الهجوم قيمنا الأساسية. وعزز التزامنا بحماية حقوق الإنسان لجميع الناس في نيوزيلندا. ولا تتسامح الحكومة مع العنف والتطرف من أي نوع.
- ٣- وتقبل نيوزيلندا ١٦٠ توصية وتحيط علماً بـ ٣٤ توصية. ونحن لا نعارض القصد من وراء أي توصية، لكننا لا نستطيع قبول بعض التوصيات لأنها تعتمد على اتخاذ قرارات في المستقبل وفقاً لعملياتنا الدستورية.
- ٤- وتعتزم نيوزيلندا تقديم تقرير منتصف المدة في عام ٢٠٢١.

## الصكوك الدولية

- ٥- تقدر نيوزيلندا دور المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان الدولية في ترتيباتنا الدستورية. وتوافق نيوزيلندا على النظر في الانضمام إلى معاهدات دولية أخرى، بما في ذلك اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، سنتظر نيوزيلندا في سحب التحفظات القائمة.
- ٦- ولا تستطيع نيوزيلندا تجاوز عملياتها المحلية المتمثلة في النظر في آثار الاتفاقيات الدولية. ولذلك، لا يمكننا قبول توصيات "بالتصديق/التوقيع" أو بسحب التحفظات.
- التوصيات التي قُبلت: ١ و ٥ و ١٠ و ١٨ و ١٩ و ٢٦
- التوصيات التي أحيط بها علماً: ٢-٤ و ٦-٩ و ١١-١٧ و ٢٠-٢٥، و ٢٧

## الإطار الوطني لحقوق الإنسان

- ٧- في إطار الترتيبات الدستورية لنيوزيلندا، تُطبَّق مجموعة متنوعة من التدابير لحماية حقوق الإنسان. ومن هذه التدابير، على سبيل المثال، أن جميع مشاريع التشريعات تُقيّم على أساس شرعة الحقوق النيوزيلندية لعام ١٩٩٠. وتدون شرعة الحقوق الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الحق في عدم التعرض للتمييز. ويجب على الوكالات أيضاً الإبلاغ عن مدى امتثال المقترحات للالتزامات الدولية.
- ٨- ويمكن للمحاكم تقييم مدى الامتثال لشرعة الحقوق وإتاحة سبل التظلم في حال وقوع انتهاكات. وسيطلب من البرلمان قريباً الرد على الأحكام القضائية التي رأت أن تشريعات أقرها لا تتماشى مع شرعة الحقوق.

٩- ونيوزيلندا مستعدة لمواصلة الحوار بشأن الترتيبات الدستورية، بما في ذلك حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، لا توجد خطط في هذه المرحلة لاعتماد دستور مكتوب يحتفظ بالوضع القانوني الأعلى أو يتضمن حقوقاً أخرى في شرعة الحقوق.

١٠- وتضطلع مؤسستنا الوطنية لحقوق الإنسان، لجنة نيوزيلندا لحقوق الإنسان، بدور هام في حماية حقوق الإنسان. وستعمل الحكومة مع اللجنة على تحديد أولويات العمل وتوفير الموارد. والحكومة بصدد تعيين مفوض جديد للعلاقات العرقية وهي تخطط للنظر في إدخال تحسينات على هيكل إدارة اللجنة. ونحن بصدد وضع خطة ترشيحات دولية طويلة الأجل قد تشمل مراجعة العمليات المحلية لترشيح أشخاص لتعيينهم في هيئات المعاهدات.

١١- وتعمل الحكومة أيضاً على تعزيز العمليات المحلية لتنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتحسين التنسيق بين الوكالات.

١٢- وستُخصص موارد إضافية لمحكمة مراجعة مسائل حقوق الإنسان لتمكينها من البت في القضايا المترابطة.

التوصيات التي قُبلت: ٢٨ و ٣٥-٤٠

التوصيات التي أحيط بها علماً: ٢٩ و ٣١-٣٤

### المساواة وعدم التمييز

١٣- تفخر نيوزيلندا بأنها مجتمع متعدد الثقافات ومتنوع ومتسامح وملتمزم بالقضاء على أي ممارسات تمييزية.

١٤- وأبرزت هجمات كرايستشيرش أهمية أن يكون المجتمع شاملاً للجميع. وتعكف الحكومة على مراجعة أشكال الحماية من خطاب الكراهية وستضع استراتيجية وطنية للتصدي للتمييز العنصري والعنصرية. وتهدف استراتيجية رفاه الأطفال والشباب المقترحة إلى ضمان عدم تعرض جميع الأطفال والشباب للعنصرية والتمييز.

١٥- ولدى نيوزيلندا إطار قانوني قوي ضد التمييز. فالتمييز غير قانوني بموجب قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣. وسبل الانتصاف متاحة باللجوء إلى لجنة حقوق الإنسان، ومحكمة مراجعة مسائل حقوق الإنسان، والمحاكم الأخرى. وتحظر شرعة حقوق الإنسان التحريض على الفتنة بين الأعراق وتوزيع بعض المواد العنصرية. وتضطلع لجنة حقوق الإنسان ومفوض العلاقات العرقية بدور هام في التصدي للعنصرية والتمييز.

١٦- وتعتبر تي أراوهيتي (الوكالة الجديدة التي تنسق العلاقات بين التاج والماورين) وجهود تطبيق المساواة في الأجر مثاليين على الجهود الحالية الرامية إلى التصدي للتمييز وعدم المساواة.

١٧- وستبذل نيوزيلندا المزيد من الجهود لحماية حقوق مجتمعات قوس قزح. وستنظر نيوزيلندا في تعديل شرعة حقوق الإنسان لتضيف الهوية الجنسانية من بين أسس التمييز المحظورة. وقد أحطنا علماً بهذه التوصيات لأننا لم نتخذ بعد قراراً رسمياً يتعلق بإجراء تغييرات قانونية محددة.

التوصيات التي قُبلت: ٤١-٥٠

التوصيات التي أحيط بها علماً: ٥١-٥٢

## التعاون الدولي

١٨- تقدر نيوزيلندا التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة بشأن مجموعة واسعة من القضايا الدولية، بما في ذلك حقوق الإنسان.

التوصيات التي قُبلت: ٥٣

## البيئة

١٩- تلتزم نيوزيلندا بالسعي إلى الريادة في الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ. وفي أيار/مايو، قدمت الحكومة إلى البرلمان مشروعاً لتعديل قانون التصدي لتغير المناخ (إيصال نسبة انبعاثات الكربون إلى صفر). ويحدد هذا المشروع أهداف خفض الانبعاثات لعام ٢٠٥٠ وينص على تأسيس لجنة مستقلة لتغير المناخ. وتعتزم نيوزيلندا أيضاً استكمال أول تقييم وطني لمخاطر تغير المناخ في عام ٢٠٢٠ وهي تقوم بتطوير خطة عمل للصحة البيئية.

التوصيات التي قُبلت: ٥٤-٥٦

## شركات الأعمال وحقوق الإنسان

٢٠- ستعتمد نيوزيلندا خطة عمل وطنية لتنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة. ونحن نتعامل مع الشركات محلياً ودولياً لإذكاء الوعي وتعزيز سبل التصدي لأساليب الاسترقاق الحديثة، ونعكف على تعديل إطار المشتريات الحكومية لإدماج حقوق الإنسان بشكل أفضل.

٢١- وترى نيوزيلندا أن الآليات الحالية لاستجابات القطاع الخاص للكوارث كافية.

التوصيات التي قُبلت: ٥٧

التوصيات التي أحيط بها علماً: ٥٨

## مكافحة الإرهاب

٢٢- تدين نيوزيلندا جميع أعمال الإرهاب. ويتمشى تعريف "قانون الإرهاب" مع المعايير الدولية. بيد أن نيوزيلندا تقيّم مدى كفاية الأطر التنظيمية الحالية لمكافحة الإرهاب. وستقوم بذلك مع مراعاة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص.

التوصيات التي قُبلت: ٥٩

## نظام العدالة الجنائية، الوصول إلى العدالة

٢٣- تقر نيوزيلندا بأن نظامها للعدالة الجنائية يعاني من مشكلات خطيرة، بينها ارتفاع معدلات السجن وارتفاع نسبة المارويين بين السجناء. وتلتزم نيوزيلندا بتهيئة نظام أكثر فعالية لحفظ سلامة المجتمعات المحلية. وفي عام ٢٠١٨، أُطلق برنامج العدالة الآمنة والفعالة، هابايتيا.

وهو يشمل تحسين نظام السجون، وإعادة تقييم التوازن بين إعادة التأهيل والعقاب، والوقاية المبكرة، وإقامة شراكات قوية مع الماوريين.

٢٤- ويقود الفريق الاستشاري المستقل التفاعل مع الجمهور، وسيعد توصيات في هذا الشأن.

٢٥- ونيوزيلندا ملتزمة بتحسين النتائج فيما يتعلق بالماوريين، بما في ذلك نتائج قضاء الأحداث، وبضمان معاملة إنسانية ومتساوية للجميع، استناداً إلى قواعد مانديلا. ويجري التعاون مع الماوريين في وضع استراتيجية خاصة بسجونهم. كما يجري تنفيذ استراتيجية خاصة بسجون النساء وسياسات تتعلق بالهوية الجنسية. ويتواصل العمل على وضع استراتيجية خاصة بتنوع موظفي المؤسسات الإصلاحية.

٢٦- ويجب أن تُقدّم للسجناء رعاية صحية تكون مكافئة على نحو معقول للخدمات المقدمة لبقية السكان. وستواصل نيوزيلندا الاستثمار في تحسين خدمات الصحة العقلية في السجون، بما في ذلك المرافق الجديدة.

٢٧- وستنظر نيوزيلندا في ما إذا كان ينبغي زيادة السن الدنيا للمسؤولية الجنائية (١٠ سنوات) لمواءمتها مع المعايير الدولية.

٢٨- وتجري إعادة النظر في بيئات المساعدة القانونية، بما في ذلك عتبات الدخل والمبالغ المستردة.

التوصيات التي قُبلت: ٦٠-٦٩

التوصيات التي أحيط بها علماً: ٧٠

### الاتجار بالأشخاص والعمل القسري

٢٩- تعمل نيوزيلندا على مكافحة الاتجار بالبشر والعمل القسري. وسيجري تحديث خطة العمل الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وإدراج أهداف محددة تتعلق بالمنع والمقاضاة والحماية والشراكة. وترصد نيوزيلندا كيفية تطبيق التشريعات المتعلقة بسلاسل الإمداد في الخارج. ويجري استعراض استغلال العمال المهاجرين المؤقتين والطلاب الدوليين.

التوصيات التي قُبلت: ٧١-٧٩

### العمالة والمساواة بين الجنسين

٣٠- ينبغي أن تتمتع جميع الفئات السكانية بالمساواة في فرص العمل. وتنفذ نيوزيلندا مجموعة من البرامج الرامية إلى تحسين المساواة في العمالة لصالح مجموعات الأقليات، مثل الجماعات الإثنية أو الأشخاص ذوي الإعاقة.

### النساء

٣١- التزمت نيوزيلندا بسد فجوة الأجور بين الجنسين في الخدمة العامة، وتوقع تحقيق تقدم كبير في هذا المجال بحلول عام ٢٠٢٠، كما التزمت بضمان مسارات متشابهة في بقية القطاع

العام وفي القطاع الخاص. وحددت الحكومة هدفاً جديداً يتمثل في رفع نسبة النساء في مجالس القطاع الحكومي إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١. وتعمل وزارة شؤون المرأة مع منظمات القطاع الخاص للمضي قدماً في التغيير القائم في هذا القطاع. وتنفذ الحكومة أيضاً مشروع قانون تعديل قانون المساواة في الأجور الذي ينص على عملية تتماشى مع إطار التفاوض القائم، بهدف التصدي لأوجه التمييز النظمي القائم على نوع الجنس في المهن التي تمثل فيها النساء أغلبية العاملين.

٣٢- ومعدل المشاركة في الخدمات التي تمولها الحكومة أو خدمات رعاية الطفل المدعومة هو معدل ممتاز في نيوزيلندا. إذ تستطيع الأسر ذات الدخل المنخفض الحصول على مزيد من التمويل للانخراط في عمل ما أو في دورة تدريبية. وحُصص لهذه الغاية تمويل قدره ٥٩٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. ويجري الآن وضع خطة استراتيجية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٩ ترمي إلى إدخال تحسينات على نوعية الرعاية المقدمة للأطفال ومنها رفع نسبة الكبار الذين يقدمون الرعاية مقابل الأطفال الذين يتلقونها.

التوصيات التي قُبلت: ٨٠-٨٨ و ١٠٥-١٠٨

### مستوى المعيشة اللائق

٣٣- من أولويات الحكومة تحسين رفاه جميع النيوزيلنديين، بما في ذلك عن طريق إطار المعايير المعيشية بوصفه أداة لقياس الرفاه بين الأجيال والإبلاغ عنه. ويجري تنفيذ برنامج عمل مؤثر يهدف إلى الحد من فقر الأطفال. ويشمل ذلك برامج خاصة بالأسر أعلن عن تخصيص ٥,٥ بليون دولار لها من ميزانية عام ٢٠١٨. ويجري أيضاً إعادة النظر في عمل مؤسسات الرعاية.

٣٤- فمن الأولويات أن يصبح لكل شخص مكان دافئ وجاف وآمن يعيش فيه. وثمة برنامج شامل يجري تنفيذه لمعالجة مشاكل السكن.

التوصيات التي قُبلت: ٨٩-٩٢

### الحق في الصحة

#### الصحة الإنجابية

٣٥- تعتزم الحكومة نزع الصفة الجرمية عن الإجهاض لكنها لا تستطيع في الوقت الحالي الالتزام بالنماذج المحددة الموصى بها.

٣٦- وتمثل حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية أولوية من أولويات حقوق الإنسان. ويجري وضع خطة عمل متعددة القطاعات تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٥ وهي تشمل تحسين التعليم والخدمات للشابات والنساء ذوات الدخل المنخفض.

#### الصحة العقلية

٣٧- ويدعو التقرير الخاص بالتحري عن الصحة العقلية والإدمان المعنون "مسار الحياة" إلى اعتماد تغييرات، مع التشديد على الرفاه، والوقاية، والتدخل المبكر، وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات، وتعزيز الخيارات العلاجية، والاستجابات على مستوى المجتمع المحلي، والإجراءات

الشاملة لجميع القطاعات الحكومية. وستقوم الحكومة في عام ٢٠١٩ بالرد على التوصيات الواردة في التقرير والبت في ما يلزم اتخاذه من إجراءات.

٣٨- وتلتزم الحكومة بتقليص وإنهاء اللجوء إلى العزل. وفي عام ٢٠١٨، أُطلق مشروع الصحة الوطني المعنون "نحو القضاء التام على ممارسة العزل بحلول عام ٢٠٢٠". ويحظى الماوريون باهتمام خاص في هذا المشروع.

٣٩- ويجري تجريب نموذج رعاية جديد في السجون. وهو نموذج يتيح مزيداً من المرونة في دعم السجناء المعرضين للإقدام على إيذاء النفس ويعزز الخيارات العلاجية.

٤٠- ويجري وضع مبادئ توجيهية لتحسين أعمال تشريعات الصحة العقلية بما يتماشى مع التزامات حقوق الإنسان.

### الميل الجنسي والهوية الجنسية

٤١- تلتزم نيوزيلندا، بوصفها مجتمعاً شاملاً للجميع، بتحسين الرعاية الصحية لمجتمعات قوس قزح. واتخذت خطوات أولى هامة، تشمل زيادة عدد جراحات ترميم الأعضاء التناسلية لمغايري الهوية الجنسية.

٤٢- وستضع شبكة عيادات متخصصة بحاملي صفات الجنسين مبادئ توجيهية عن أفضل الممارسات فيما يتعلق بالأطفال حاملي صفات الجنسين. وليست الحكومة على علم بوجود حالات أجريت فيها جراحات تعيين الجنس على أطفال من حاملي صفات الجنسين. ومنذ عام ٢٠١٤، خضع عدد صغير من الأطفال لعمليات جراحية بهدف حل مشكلات وظيفية دون تعيين الجنس.

التوصيات التي قُبلت: ٩٣-٩٤ و ٩٦ و ٩٩-١٠٢

التوصيات التي احيط بها علماً: ٩٥ و ٩٧-٩٨

### حقوق المرأة

٤٣- نيوزيلندا رائدة في مجال حقوق المرأة، لكن أوجه عدم المساواة لا تزال قائمة فيها. وتشمل الإجراءات الرامية إلى معالجة الفوارق أداة للتحليل الجنساني لمساعدة الحكومة على النظر في أوجه عدم الإنصاف لدى وضع السياسات العامة.

### العنف الجنسي والعنف الجنساني

٤٤- نحن ملتزمون بالقضاء على العنف الأسري والجنسي، وبإنشاء نظام متكامل لتقديم استجابة متنسقة وفعالة للضحايا والجنات وأسره.

٤٥- وأنشئ مشروع مشترك للوكالات الحكومية عام ٢٠١٨ بهدف تقديم الدعم من خلال استجابة فعالة من جانب الحكومة بأكملها. ويجري وضع استراتيجية وطنية وخطة عمل تقدمان لمحة عامة استراتيجية عن الوقاية والتدخل المبكر، والاستجابة في حالات الأزمات، ودعم التعافي في الأجل الطويل.

٤٦- ويوفر قانون العنف الأسري الجديد لعام ٢٠١٨ إطاراً حديثاً يرمي إلى منع العنف الأسري وتحديد المعرضين له ومجابهته. وستدعم التشريعات التعاون القطاعي، من خلال تقاسم المعلومات ومدونات قواعد العمل، على سبيل المثال.

٤٧- وستدخل التشريعات تحسينات هامة على تجارب الضحايا في إجراءات المحاكم، ما يساعد على تقديم مزيد من الجناة إلى العدالة. وستركز البرامج والخدمات على الفئات الضعيفة التي يرجح أن تقع ضحية.

التوصيات التي قُبلت: ١٠٩-١٤٣

## الأطفال

٤٨- يمثل رفاه الأطفال أولوية من أولويات نيوزيلندا. وستُنشر الاستراتيجية الأولى بشأن رفاه الأطفال والشباب في عام ٢٠١٩. وستساعد هذه الاستراتيجية في حماية حقوق الطفل، بما في ذلك تلك الواردة في اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٩- وهي تتناول مسألة العنف ضد الأطفال من خلال العمل على مكافحة العنف الأسري والعنف الجنسي. وسوف يبني برنامج التحول الخمسي نظام رعاية حكومياً أكثر تركيزاً على الطفل. وتُجري اللجنة الملكية للتحقيق في الاعتداءات التي ارتكبت في الماضي في مؤسسات الرعاية الحكومية ومؤسسات الرعاية التابعة للمؤسسات الدينية تحقيقات في الاعتداءات التي تعرض لها الأطفال والبالغون الضعفاء.

٥٠- وتعد مسألة الحد من فقر الأطفال إحدى الأولويات. وفي إطار التشريعات الجديدة، أعلنت أهداف طموحة للحد من فقر الأطفال، وتقضي هذه التشريعات بتقديم تقارير سنوية في هذا الشأن.

٥١- ويجب أن يكون التعليم شاملاً وفي متناول الجميع. ويجري تحديث استراتيجيات تعليم الماوريين وسكان جزر المحيط الهادئ لتمكين جميع الدارسين من النجاح.

التوصيات التي قُبلت: ١٠٣-١٠٤ و ١٤٤-١٥٥

## الأشخاص ذوو الإعاقة

٥٢- تعمل نيوزيلندا على بناء مجتمع تكون فيه للأشخاص ذوي الإعاقة فرص متكافئة مع غيرهم لتمكينهم من تحقيق أهدافهم.

٥٣- ويُسترد بالاستراتيجية المتعلقة بالإعاقة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٦ في عمل الحكومة وتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويهدف التشريع الجديد إلى تعزيز حقوق الأطفال، لا سيما في مؤسسات الرعاية الحكومية.

٥٤- وتعمل الحكومة على تغيير نظام دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وهي تلتزم بنظام تعليمي شامل للجميع يمكن الوصول إليه، بسبل منها خطة العمل الخاصة بالإعاقة ودعم التعلم.

٥٥- وتلتزم الحكومة بتحسين نظام الرعاية الاجتماعية، وهي تمويل أيضا البرامج الرامية إلى الحد من الوصم والتمييز المرتبطين بمشاكل الصحة العقلية.

التوصيات التي قُبلت: ٣٠ و١٥٦-١٦٢

### الحقوق اللغوية للأقليات الإثنية

٥٦- إن نيوزيلندا أمة متعددة الثقافات. ونحن نواصل التركيز على الحد من التفاوتات لصالح الماوريين والجماعات الإثنية الأخرى. وتسهر ثلاث وكالات حكومية محددة على مصالح الماوريين، وسكان جزر المحيط الهادئ، والجماعات الإثنية الأخرى، من خلال البرامج والأطر الخاصة بالاندماج والرفاه والمشاركة.

٥٧- وتشكل معاهدة وايتانغي لعام ١٨٤٠ وثيقة دستورية أساسية. وهي اتفاق مبرم بين التاج والماوريين، أحد شعوب نيوزيلندا الأصلية. وتأخذ الحكومة التزاماتها بموجب هذه المعاهدة على محمل الجد.

٥٨- وأنشأت الحكومة وكالة جديدة تحت اسم "مكتب العلاقات بين التاج والماوريين - معاهدة وايتانغي، تعمل منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وهي مكلفة بإنجاز التسويات التاريخية وكفالة ديمومتها. وستتيح هذه الوكالة أيضا إقامة شراكات أقوى مع الماوريين في جميع القطاعات الحكومية من أجل تحسين النتائج الخاصة بهم.

٥٩- ويجري العمل على وضع خطة وطنية شاملة تحدد كيفية مواءمة الانظمة النيوزيلندية الجديدة مع إعلان حقوق الشعوب الأصلية. وستأخذ الخطة في الاعتبار مبادئ المعاهدة وستبرز المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

٦٠- وبعد تحسين النتائج الصحية للماوريين إحدى الأولويات. وتعمل وحدة إسكان الماوريين معهم على تحسين فرص إسكانهم. وسوف يعزز تحديد اللغة الماورية في استراتيجية التعليم حماية هذه اللغة.

٦١- وتبين التشريعات المعدلة الواجبات المحددة لوزارة شؤون الأطفال فيما يتعلق بالمعاهدة. وتشمل هذه المهام الحد من التفاوتات المتعلقة برعاية أطفال الماوري، وإقامة شراكات استراتيجية مع منظمات القبائل والماوري، وتقديم تقارير سنوية عن تأثير التدابير الرامية إلى تحسين النتائج المتعلقة بالماوريين.

٦٢- وتشمل الجهود الأخرى لمعالجة أوجه التفاوت التي تعاني منها الأقليات الإثنية وضع خطة صحية لسكان جزر المحيط الهادئ تتسم باتساع نطاق تركيزها (بما يشمل الإسكان، على سبيل المثال)، واستراتيجية التعليم العالي التي ستتركز على الإنصاف وتحسين دعم تطلعات الماوريين وسكان جزر المحيط الهادئ.

٦٣- ويضم البرلمان ممثلين عن الماوريين وسكان جزر المحيط الهادئ والآسيويين. وتنص القوانين الانتخابية الوطنية والمحلية على ترتيبات انتخابية خاصة بالماوريين، وتتيح لهم خيارات في هذا الصدد. كما يجب على الحكومات المحلية أن تتيح مشاركة الماوريين في عملية صنع القرار. وتسدي وزارة النهوض بالماوريين المشورة بشأن مرشحي المجالس الحكومية والأفرقة الاستشارية بهدف تعزيز مشاركة الماوريين.

التوصيات التي قُبلت: ١٠٣ و١٦٣-١٨٣

## المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

- ٦٤- إن نيوزيلندا بلد جبهة يختاره الآلاف موطناً لهم كل شهر. وقد قررت نيوزيلندا مضاعفة حصتها من اللاجئين لتصل إلى ١٥٠٠ لاجئ سنوياً (حتى عام ٢٠٢٠).
- ٦٥- وتساعد الحكومة المهاجرين واللاجئين في الاستقرار في البلد على النحو المبين في استراتيجيات إعادة توطين اللاجئين والمهاجرين وإدماجهم.
- ٦٦- ويجري استعراض استغلال العمال المهاجرين المؤقتين والطلاب الدوليين ويتوقع تقديم مقترحات في هذا الشأن عام ٢٠١٩.
- ٦٧- ويجب أن توافق المحكمة على أي احتجاج لمهاجر بعد إجراءات دخوله الأولي إلى البلد كما يجب أن يكون هذا الاحتجاج متناسباً وأن يخضع لآليات المراجعة المنتظمة وآليات الطعون. ويحصل ملتمسو اللجوء على التمثيل القانوني، وبإمكانهم الاستفادة من خدمات الترجمة الشفوية والمساعدة القانونية. والامتثال لمعايير الاحتجاز مكفول أيضاً من خلال الرصد بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. ولم تُسجّل أي حالة احتجاج جماعي.
- التوصيات التي قُبلت: ١٨٤-١٩١ و ١٩٣-١٩٤
- التوصيات التي أحيط بها علماً: ١٩٢